حملة 16 يوم من النشاط لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي

10.12.2020 – 25.11.2020

تبدأ الحملة العالمية "16 يوماً للحد من العنف القائم علي النوع الاجتماعي" في جميع أنحاء العالم كل عام في 25 نوفمبر – وهو اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة - وتنتهي في 10 ديسمبر- الذي يصادف ذكرى اصدار الميثاق العالمي لحقوق الإنسان - من أجل الربط بين العنف ضد المرأة وحقوق الإنسان بشكل وثيق والتأكيد على أن هذا العنف ضد المرأة والفتاة يشكل انتهاكًا لحقوق الإنسان.

العنف القائم على النوع الاجتماعي هو قضية من قضايا الصحة وحقوق الإنسان الرئيسية، تتفاقم خلال الصراعات وتكون فيها النساء الشابات والفتيات غالبا أكثر ضعفا و عرضة للتمييز والمضايقات والعنف والاستغلال الجنسي مع عواقب وخيمة على الصحة العقلية والبدنية. لذلك يعتبر العنف ضد النساء والفتيات في فلسطين هو أحد أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشارا واستمرارا. ولكن لا يزال معظمه غير مبلغ عنه بسبب انعدام العقاب والصمت والإحساس بالفضيحة ووصمة العار المحيطة به.

يشكل الاحتلال الصهيوني السبب الأول والرئيسي لمأسسة العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال انتهاكاته الممنهجة والمتزايدة لحقوق المواطنيين الفلسطينيين لا سيما النساء، بما يتعارض مع المواثيق الدولية التي تلزمه كمحتل في توفير الحماية لهن، مهدداً بذلك نواحي الحياة الاقتصادية والإجتماعية والسياسية والسيكولوجية وغيرها. إلاّ أن العنف القائم على النوع الاجتماعي يرتبط أيضاً في فلسطين بالبنية الأبوية للمجتمع وبالخلل بموازين علاقات القوة على اساس النوع الاجتماعي؛ حيث يشكل إنعدام الأمن والحماية في المواد التمييزية بحق النساء في القوانين السارية الضفة الغربية وقطاع غزة، أو عدم تطبيق سيادة القانون، والتي مضى على إصدارها ما يزيد عن نصف قرن من الزمن، اساساً في استمرار العنف، وايضا في اعادة انتاجه عبر ادوات تشكل الوعي الجمعي والفردي حتى اللحظة الراهنة، كنصوص ومضامين وفلسفة تتحكم بديناميكية وهندسة العلاقات الأسرية وبتلك التي تربط النساء بعائلاتهن ومجتمعاتهن. إن الخطاب الاجتماعي الذي ينظر للمرأة بدونية من شأنه أيضاً أن يعزز التمييز ويعيد إنتاج ثقافة العنف ضد النساء والفتيات. تتعدد أوجه العنف الممنهج ضد النساء والفتيات ليشمل العنف النفسي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والجنسي والعاطفي والجسدي- ليصل في كثير من الأحيان إلى جرائم القتل، لا سيما على خلفية ما يسمى "شرف العائلة".

وبالرغم من استمرار وتزايد حالات القتل، إلاَّ أنَ المجتمع الفلسطيني لا يزال يفتقر إلى رادع اجتماعي ينبذ العنف ولا يبرره بأي شكل. كما ويبقى الرد الرسمي تجاه هذه الجرائم البشعة يهيم في حيزٍ رماديٍ فوضويٍ يفتقر إلى أدنى مؤشرات وجود إرادة سياسية حقيقية لسن القوانين والتشريعات لحماية النساء والفتيات، كقوانين حماية الأسرة من العنف، والأحوال الشخصية وقانون العقوبات.

بالإضافة إلى تعزيز ثقافة العنف الأبوي المرتكزة على دونية المرأة، فإن قصور التشريعات السارية في فلسطين عن حماية ضحايا العنف (ذكوراً وإناثاً، قاصرين وبالغين)، لا سيما في حالات العنف الأسري تنعكس سلباً على ضعف الخدمات والتدخلات الموفرة من قبل الجهات الرسمية في الاستجابة لحالات العنف وتوفير الحماية للضحايا. وعليه لا بد من إقرار قوانين حامية وإجراء إصلاحات قانونية شاملة. بالإضافة إلى ذلك، فإن تشكيل عدد من الدوائر والإدارات المتخصصة في الأجهزة والمؤسسات الرسمية ذات العلاقة (الشرطة، والأمن الوطني، والنيابة، والوزارات المتخصصة) بحاجة لقانون واضح ومنصف ليشكل إطاراً مرجعياً لعملها وتوجهاتها، لا سيما بغياب وجود محاكم مختصة بقضايا العنف الأسري.

وعلاوة على ذلك فقد تفاقمت الأزمة الإنسانية الحالية خلال جائحة كوفيد-19، فقد وصل عدد الاصابات بعدوى كوفيد-19 في جميع انحاء فلسطين 67918 إصابة و576 حالة وفاة وفقاً لتقارير وزارة الصحة الفلسطينية. أما على الصعيد الاقتصادي، فمن المتوقع أن يتراجع الناتج المحلي الاجمالي مع نهاية 2020 بنسبة 14% مقارنة بعام 2019، كما وتقدر خسائر الاقتصاد الكلي بحوالي 2.5 مليار دولار. فاقمت هذه الأزمة من العنف القائم على النوع الاجتماعي بجميع أشكاله بما في ذلك العنف الجنسي والعنف الأسري وتزويج القاصرات. وتشير دراسة استطلاعية للإئتلاف النسوي الأهلي لتطبيق اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (30-6-2020)، الى أن العنف النفسي كان الأعلى، حيث افصح ما نسبته 55 % من النساء أنهن تعرضن له، ويليه العنف الاقتصادي بنسبه 54%. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى تدهور الحالة الاقتصادية، خاصة في القطاع الخاص الذي تعاني النساء فيه من تمييز كبير اصلا، وتوقف الحركة المالية والشرائية لكثير من القطاعات الاقتصادي، ويلي ذلك العنف الاجتماعي بنسبة 27%. ونتيجة لذلك، اضطرت النساء للتوقف عن العمل وخاصة خلال فترة الحجر المنزلي ولم يستطعن التواصل مع اقاربهن

وعائلاتهن وأولادهن خلال فترة الحجر. حيث بلغت نسبة النساء اللواتي لجأن الى اسرهن لطلب الحماية في فترة الجائحة 47%.

وأشارت ذات الدراسة الاستطلاعية، ان 24 % من النساء تعرضن إلى العنف اللفظي بدرجة كبيرة، فيما عانت 15 % من النساء من العنف الجسدي بدرجة كبيرة، وعلى الرغم من أنها تشكل النسبة الأقل، إلا أنها النسبة الأخطر في ظل استغلال الرجال المعنفين إغلاق المحاكم، وقلة الحركة، وصعوبة الوصول إلى مراكز التبليغ. وتعرضت 11% من النساء الى تحرش جنسي و35% تعرضن الى التنمر، و21% الى ابتزاز واستغلال و7% تعرضن الى ابتزاز الكتروني.

بالرغم من كل اشكال العنف الممارس على النساء والفتيات في فلسطين، إلا أنه يتم تعزيز ثقافة الصمت على هذا العنف بسبب النظام القانوني غير الداعم الذي لا يجرم العنف الأسري، حيث لا تجرم قوانين العقوبات السارية المعمول بها في فلسطين أعمال العنف الأسري التي تنبع من الاعتقاد التقليدي بأنه ينبغي معالجة القضايا العائلية داخل نطاق الأسرة. هذا بالضرورة يؤشر على عدم وجود وعي مجتمعي يجرم العنف بكافة أشكاله، كما أنه دليل على غياب العدالة ومنظومة القوانين التي تحمي النساء وفي مقدمتها قانون حماية الأسرة من العنف. توفر مسودة قانون حماية الأسرة تدابيرا لمنع ومكافحة العنف فضلاً عن الحماية الواجبة والتعويض وتمكين الناجيات من العنف مع محاسبة الجناة. وسيكون إقرار مشروع قانون حماية الأسرة من المعالم الأساسية في مسيرة مناهضة العنف ضد النساء والفتيات في فلسطين. كما أن النجاح الحقيقي لن يتحقق إلا من خلال التنفيذ السليم وتطبيق الالتزامات المدرجة في مشروع القانون من خلال سياسات وخدمات وممارسات مستجيبة لأمن النساء.

وعليه، وانسجاماً مع جهود جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية وكافة اطراف الحركة النسوية في الاعوام السابقة فيما يتعلق بحق النساء والفتيات بالعيش بصحة وأمن وامان، تواصل الجمعية جهودها الى جانب المؤسسات والائتلافات الحقوقية والنسوية ضمن حملة ال 16 يوم بالضغط والمناصرة نحو حماية اجتماعية وقانونية للنساء والفتيات. تعتبر حملة ال16 يوم لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي لهذا العام هي استمرار واستكمال لحملة صدى التي أطلقتها الجمعية في شهر اب الماضي ومطلبها الاساسي هو: اقرار قانون حماية الاسرة من العنف، **تهدف الحملة إلى:**

1. ضمان حق النساء في الحماية الاجتماعية والقانونية.
2. الضغط على صناع القرار لتحديد التزام واضح وذو سقف زمني محدد يتعلق بإقرار مسودة قانون حماية الأسرة من العنف.

الأنشطة:

#	النشاط	الوصف	الأداة	التاريخ المقترح
	مواد مسموعة ومرئية ومطبوعات			
1	بيان الحملة	نشر بيان إطلاق الحملة	الوكالات الإعلامية	11/25
2	تغيير صورة البروفايل الشخصي بإطار ولوجو الحملة Facebook Profile Frame	www.facebook.com/تغيير صورة البروفايل	صفحة الفيسبوك	11/25
3	منشورات فيس بوك ممولة وسبوتات اذاعية.	أهم بنود قانون حماية الأسرة	مزود خدمات الرسائل النصية-الفيس بوك	12/10-11/25
4	توزيع دليل خدمات العنف و Flyer			12/10-11/25
5	توزيع مواد ترويجية ودعائية تحمل رسائل لمناهضة العنف	أجندة السنة القادمة + كاسات حرارية	توزيع باليد	12/10-11/25
6	أغنية مناهضة العنف	عرض الأغنية في الحفل الختامي للحملة	ترويجها على السوشيال ميديا والقنوات المرئية والمسموعة	12/10
7	فيديو (قصص النساء الناجيات من العنف – (حياة)- محامي او اخصائية	يعرض الفيديو (3-4 دقائق) قصتين لناجيتين من العنف سوف يعرض الفيديو في الحفل الختامي للحملة أيضاً.	ترويجه على السوشيال ميديا والقنوات المرئية والمسموعة	12/10-12/05
8	بوستر عن جهات نظام التحويل الوطني	نشر وتوزيع البوستر على المؤسسات القاعدية.	توزيع باليد	12/10-11/25
9	عرض رسائل الحملة على لوحات Billboard	3 لوحات في مناطق مختلقة - توعية وارشادات حول حماية المرأة والفتيات من العنف-المدة شهر	شركة استئجار Billboard	12/20-11/20
10	سبوت فيديو 20-30 ثانية عن العنف ضد المرأة والخدمات المقدمة، وعرضها على شبكة معاً.	عرض سبوتات فيديو على شبكة معاً، واي شبكات او مراكز اخرى.	عرض السبوت المصور 20–30 ثانية على على شبكة معاً.	12/05
11	سبوت فيديو قصير رسالة مكتوبة مع صوت وموسيقى (40-60) ثانية لمجلس الوزراء/ الرئيس.	رسالة مكتوبة و/أو مقروءة موجهة لرئيس الحكومة/الرئيس تحث على ضرورة سرعة إقرار قانون حماية الاسرة مع العنف وسريان تنفيذه.	فضائية فلسطين–فضائية معاً	12/06

12	فيديو 2-3 دقيقة رسالة مقتضبة-بكفى عنف "هذه الرسالة لكل إمراة معنفة.." "هذه الراسلة لصانعي السياسات والمسؤولين والمجتمع المدني.."	نساء ورجال –عدد 12 رسالة مقتضبة للقضاء على العنف، كل رسالة تقريباً 15 ثانية.	ترويجه على السوشيال ميديا والقنوات المرئية والمسموعة	12/10-12/05
13	شراكات اعلامية	توقيع شراكات اعلامية مع الوكالات الاخبارية والصحف والمواقع والاذاعات والتلفزيونات.	وكالات اعلامية	12/10-11/25
14	نشر تقارير وابحاث ودراسات الجمعية باللغة العربية والانجليزية.	النشر في مواقع و نشرات ومجلات اقليمية وعالمية.	مواقع و نشرات ومجلات اقليمية وعالمية	12/10-11/25
15	اطلاق الافلام الصغيرة "صمود" و "اصوات من الريف."	نشر تريلرز قبل الحملة ونشر الفيديوهات خلال الحملة مع عرضهم على فضائية معاً	مواقع و نشرات ومجلات اقليمية وعالمية	12/10-11/25
16	رسم لوحات جدارية في الأماكن المفتوحة/المسموحة على موضوع العنف ضد النساء.	التنسيق مع منتدى الفنون البصرية لرسم ثلاث جداريات في أماكن معينة من اختيارهم...سيتم اشراك الشباب/ات والأطفال في رسم الجداريات	فيدوهات لايف للأعمال اثناء الرسم+ترويج للصحافة والسوشيال ميديا.	10/12-29/11
لقاءات مناصرة وتوعية				
17	جلسة حوار حول السياسات حول "التشريعات الفلسطينية بشأن الحقوق الاقتصادية للمرأة الريفية الفلسطينية، وتحليل نقدي للسياسات من منظور النوع الاجتماعي" و "تأثير كوفيد-19 على تعاونيات المرأة الريفية".	جلسة في رام الله-سوف تقوم مستشارة الجمعية أ. لمياء بتقديم الدراسة التى قامت بتطويرها، كذلك عرض الفيلم القصير الخاص بكوفيد-19 وتأثيره على المرأة الريفية.	جلسة حوار وجاهية أو عبر المنصات الافتراضية-زووم	12/2
18	تنظيم جلسة حوار مع الفاعلين الدوليين بما في ذلك الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والحكومات المانحة حول تأثير انتهاكات الاحتلال ضد المجتمعات الريفية ، مع التركيز على المرأة الريفية.	سيتم تنظيم جلسة الحوار عبر المنصة الافتراضية زووم، كما ستقوم مستشارة الجمعية أ. تمارا التميمى بتقديم عرض حول دراستها الأخيرة، كذلك عرض الفيلم القصير الخاص بتأثير سياسات الاحتلال الاسرائيلى على المرأة الريفية.	جلسة حوار عبر المنصات الافتراضية-زووم	12/9
19	لقائين مناصرة مع النساء الناجيات من العنف		فيدوهات لايف عبر الفيس بوك+منشور خبر صحفي	12/06
20	حوار سياساتي حول النساء والعنف الاقتصادي		فيدوهات لايف عبر الفيس بوك+منشور خبر صحفي	12/08
21	حلقة تلفزيونية على فضائية معاً-برنامج حواري لاطلاق تقرير "صمود المرأة الفلسطينية في جائحة كوفيد-19".		فيدوهات لايف عبر الفيس بوك+منشور	11/25 السادسة مساءً

22	ورشة حوارية عن حماية الأسرة في جنين + طولكرم مع منتدى مناهضة العنف ضد المرأة	عبر المنصة الافتراضية زووم	فيدوهات لايف عبر الفيس بوك+منشور خبر صحفي	12/08
23	4 لقاءات اذاعية حول قانون حماية الاسرة من العنف	راديو نساء اف ام، اذاعة نغم، اذاعة العلم في الخليل و اذاعة شباب اف ام في نابلس.	فيدوهات لايف منشور عبر الفيس بوم	12/10-11/22
24	المشاركة في الندوة الاقليمية لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي.	الندوة من تنظيم مشروع التواصل الاقليمى للاتحاد الأوروبي EU Neighbours South	ندوة عبر الانترنت	11/25
25	لقاء حواري حول اقرار قانون حماية الاسرة من العنف في غزة 100 مشارك/ة من الشباب/ات	جلسة حوارية تضم مؤسسات نسوية للمطالبة بإقرار قانون حماية الاسرة من العنف ورقة عمل 1 : حول عرض مسودة قانون حماية الأسرة من العنف . ورقة عمل 2: أهمية وجود قانون حماية الاسرة من العنف فى ظل استمرار	دعوات بوسترات كمامات باللون البرتقالى ضيافة وقاعة فرقة دبكة نسوية ميسر 100 مشارك/ة من الشباب/ات تصوير فيديو ومونتاج	**7/12**
26	لقاءات تلفزيونية عبر برنامج المساء على فضائية معاً.	لقائين تلفزيين عبر برنامج المساء فى فضائية معاً، للحديث عن الحملة وقضية العنف المبنى على النوع الاجتماعي- محاورين مختلفين	مشاركة وترويج اللقاء عبر صفحة السوشيال ميديا.	12/10-11/25
27	10-15 دقيقة لايف فيديو-استضافة، حوار مع شخص عن محور من محاور الحملة	30 فيديو قصير عن محور من محاور القضية الأساسية وهي مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي.		12/10-11/25